مناهج وطرق تدريس العلوم السياسية في الجامعات العراقية ... بين الثوابت الموضوعية ولآفاق المستقبلية

م.د.دينا جواد مطلك

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

على الرغم من دور التربية والتعليم العالي في التقدم العلمي ولأهميته في مواجهة التحديات التي تفرضها سياسة العولمة والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت في المجتمعات والمترافقة مع الانفتاح الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشعوب، وعلى الرغم من الحراك الدولي وتحت رعاية المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) لسياسات التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين من أجل استيعاب التطورات التكنولوجية والاقتصادية والعلمية والثقافية المتسارعة، وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي تحظى بها دراسة العلوم السياسية في العراق كونه يمر الآن بمرحلة تاريخية جديدة من مراحل تطور تاريخه المعاصر تختلف عن المراحل السابقة، إلا أن مناهج العلوم السياسية عموماً تُعاني من القصور على المستوى السياسي والأكاديمي، إذ لم تعد هذه المناهج قادرة على التكُيف مع مُعطيات ومُتطلبات المرحلة الراهنة وبما يضع طالب العلوم السياسية في موضع أكثر تفاعلاً مع مُعطيات وآليات تطور الظاهرة السياسية، على الرغم من أن العراق يُعَّد واحداً من الدول التي تواجه تحديات النظام العالمي الجديد الذي أعقب أحداث سبتمبر والتي تُعد منعطفاً حاداً في مسار التوجهات الدولية الجديدة. إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي الهيمنة على مقاليد النظام الدولي وبدأت بتكييف قدراتها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية وبما يُمكنَّها من ضمان استمرار هيمنتها الأحادية على النظام الدولي، وأخذت العولمة مداها وبدأت حملة مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث سبتمبر 2001 وما ترتب عليها من أبعاد وأثار تُلقي بضلالها المُعقدة على النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الأمر الذي دفع باتجاه عولمة الظاهرة السياسية وانعتاقها من الإطار القطري إلى الإطار الإقليمي والدولي في أحيان كثيرة.

وتأسيساً على ما تقدم فأن ورقة العمل هذه تستند على فرضية قوامها (أن تدريس العلوم السياسية لم يعد يُحاكي مُتطلبات المرحلة التي يمر بها النظام الدولي عموماً والعراق بشكل خاص، وعليه لابد من تطوير هذه المناهج والوسائل وبما يتناسب مع الثوابت الموضوعية لتطوير وتحديث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرامج التعليمية من قبيل المحافظة على ضمان مخرجات التعليم العالي وتحسينها أي نوعيتها وجودتها أولاً، والموائمة مع الأهداف العامة للتعليم العالي ثانياً، فضلاً عن الحفاظ على مرونة وتنويع هذه البرامج ثالثاً، لضمان متطلبات عالم العمل رابعاً، أيً أنها بحاجة إلى تطوير موضوعي وشكلي وبما يتواءم مع متطلبات العصر ومتطلبات المناهج العملية الحديثة والمتغيرات الجديدة في العراق). وعليه فأن هذا البحث يُثير مجموعة من الإشكاليات سنحاول الإجابة عليها تباعاً يتمثل أهمها بما يأتي:-

- هل ترتقي مناهج تدريس العلوم السياسية إلى المستوى الذي يُمَّكن الطالب من معالجة مختلف الظواهر السياسية الجديدة والتعاطي معها بموضوعية وعلمية، وبما يرتب تنمية مهارته في البحث والتحليل السياسي والاستراتيجي انسجاماً مع التخصص الذي يدرسه؟ وهل يُمكن لهذه المناهج النهوض بالواقع الفكري لطالب العلوم السياسية، وبما يمنحه الحصانة والاستعداد لمواجهة التحديات المُستقبلية والمساهمة وبشكل فاعل في الظواهر السياسية المختلفة في العراق؟
- هل استطاعت الآليات المتبعة في تدريس العلوم السياسية أن تنعتق من اعتماد الأسلوب التقليدي في التعاطي مع الظاهرة السياسية والابتعاد عن أسلوب التلقين وبما يجعل من الطالب مجرد وعاء للمعلومات، وهل أرتقت بالواقع الفكري لطلبة العلوم السياسية، وبما يتناغم والمناهج التعليمية في الدول المتقدمة والتي لها باع طويل في تدريس العلوم السياسية تنظيراً وتطبيقاً؟
- وإذا اعتقدنا بأن طرق ومناهج تدريس العلوم السياسية لم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر، فما هي الآليات التي يُمكن من خلالها معالجة هذه المشكلة بحيث نرتقي بها إلى مستوى الطموح ؟

في العموم تكشف مراجعة مناهج العلوم السياسية عدم مواكبتها للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها النظام الدولي عموماً والعراق خصوصاً،لاسيما وأن أغلبها وضع منذ أكثر من عقدين من الزمان، وخضع إلى سياقات ومؤثرات جعلت من تدريسه آنذاك لا يُحاكي كل الظواهر السياسية بموضوعية وحرفية بسبب التركة الثقيلة من السيطرة المركزية على أعداد المناهج الدراسية في الجامعات العراقية عموماً،وفي كلية العلوم السياسية خصوصاً في دولة هيمن عليها نظام الحزب الواحد، علاوةً على تداعيات تعرض العراق إلى عزلة ثقافية بسبب الحصار الاقتصادي والثقافي على العراق بُعيد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، وبما حال دون مواكبته للتطورات الاقتصادية والثقافية المتلاحقة، فضلاً عن تداعيات الحرب الأخيرة على العراق وما تبعها من أحداث عنف طالت الأساتذة الجامعيين بمن فيهم أساتذة العلوم السياسية الأفاضل وبما أثر سلباً على التدريس ومناهج التدريس في العلوم السياسية، وعليه يُمكن القول أن مناهج العلوم السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخذت تُعاني من الكثير من القصور في مواكبة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية – الأمنية والثقافية والتقنية الحاصلة في المجتمع ومنذ عام 1991.

وعلى الرغم من تزايد الاتجاه نحو غلبة النزعة الاستشرافية في التخطيط الاستراتيجي، إلا أن الكلية لم تستحدث مناهج جديدة لتدريس التفكير والتخطيط الاستراتيجي الدولي، ولم تتناول ظواهر سياسية مستحدثة باتت من المرتكزات الأساسية في المنظور الاستراتيجي للنظام الدولي لاسيما وأن تنطوي على أبعاد اقتصادية وإستراتيجية – عسكرية مثل العولمة بأبعادها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والثقافية والتقنية، والإقليمية الدولية الجديدة بتداعياتها المتعددة فضلاً عن تنامي دور المتغيرات الاقتصادية والتقنية على حساب نظيراتها الإستراتيجية والسياسية، فضلاً عن تنامي الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في وقتٍ ما تزال فيه الكثير من منهاجنا تعالج استراتيجيات القوى الكبرى في مرحلة الحرب الباردة.

ولمَّا كان المنهج مهما كان نوع تنظيمه يتكون من عناصر معينة تتمحور حول الأهداف العامة مصاغة في صورة نمطية (Descriptive)، وأهداف خاصة مصاغة إجرائياً أو سلوكياً(Behavioral)، ومن محتوى تم اختياره وتنظيمه بطريقة معينة تساعد على تحقيق الأهداف الموضوعة، وبرنامج لتقويم المخرجات، ولمّا كانت السياسة التعليمية في معظم المجالات التعليمية في الجامعات العراقية، لاسيما في كليات العلوم السياسية لا ترتقي مستوى الطموح في تدريس هذا العلم ولا تلبي حاجة الباحث أو المتخصص في هذا المجال، وغير مُكتملة ومصابة بالخلل في كثير من الأحيان بسبب عدم اعتمادها على فلسفة واضحة وضعت على أسس صحيحة أو غموضها أو عزلتها عن مجرى الممارسات التربوية والتعليمية العالمية لهذا وجب علينا وضع إستراتيجية تعليمية مُتكاملة العناصر انطلاقا من فلسفة واضحة الأهداف مُتسقة مع المنتظم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق والتجارب العالمية في هذا الشأن، وقادرة على وضع بدائل مناسبة للمتغيرات المُحتملة، لاسيما فيما يتعلق بآليات ومناهج تدريس العلوم السياسية، ومعالجة قضية تركيزها على المناهج التقليدية في معالجة حقول علم السياسة.

وعلاوةً على ما تقدم فأن أطروحات تعديل وتطوير مناهج العلوم السياسية حتى في ظل منهج قوي وصحيح لها مبرراتها ولذلك فمحور البحث الأكثر خطورة في هذه القضية يتمثل في المعايير القياسية والأهداف التي يتم من خلالها تقييم المنهج التعليمي والتي هي بطبيعة الحال تختلف من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر. وعليه يُمكن القول أن مناهج العلوم السياسية تحتاج تطويراً وتغييراً في المفاهيم وفقاً لإستراتيجية وخطة منهجية واضحة المعالم، بمعنى أن هناك عدة أساليب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب اتخاذها في عملية التغيير وفي طريقة عرض المادة. حيث يجب أن يُراعى فيها الأسلوب العلمي الحديث، وأن تكون المناهج مرنة لتحقيق الأهداف المتوخاة وبعيداً عن أسلوب التلقين، ولا بد أن تكون مناهجنا منسجمة مع متطلبات العصر مع التأكيد على بحث وسائل الانفتاح علي مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والإستراتيجية المختلفة في العالم لاسيما والمتقدمة والتي لها باع طويل في تدريس العلوم السياسية منها، ومعرفة مدى ملاءمتها لمناهج تدريس العلوم السياسية في المنطقة العربية،فضلاً عن بحث آليات جديدة لتدريس سبل التفكير والتحليل والتخطيط الاستراتيجي الناجح في مناهج كليات العلوم السياسية.

على أن مهمة تطوير المناهج لا تتم ارتجالاً، بل أنها تحتاج إلى سنوات من التحليل والدراسة للوضع التربوي السائد،فلا نستطيع أن نطور المناهج في سنة أو سنتين، ولا بد من الدراسات الميدانية، وعمل الدراسات اللازمة، ولابد من اختيار النخبة التي تستطيع فعلا تطوير المنهج تطويراً يليق بهذا العصر،وينبغي ألا يكون تطوير المناهج مقتصرا على جهة معينة، إذ يجب أن يشارك في هذه المهمة الجميع بمن فيهم الأستاذ والطالب، كما يجب علينا أن نبتعد عن التطوير الجزئي.

وعليه يُمكن القول أن المناهج التعليمية العلوم السياسية في الجامعات العراقية تحتاج إلى ما يأتي :-

- فلمَّا كانت المناهج التعليمية تعكس حالة المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ومدى التقدم العلمي الحاصل على مستوى العصر فأن على وزارة التعليم العالي أن تُباشر بتطوير مناهجها التعليمية عموماً ومناهج العلوم السياسية خصوصاً، لتنتقل هذه المناهج من نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة، ووفقاً لتوصية مؤتمر هافانا حول التعليم العالي عام 1997- اليونسكو.
- ولمَّا كان الطالب هو هدف المنهج التعليمي ومنه يمكن تقييم وتقويم المنهج التعليمي وبدونه لا حاجة لمنهج تعليمي فأن على مناهج العلوم السياسية أن تُراعي الفروق الفردية بين الطلاب والصفات الاجتماعية للمجتمعات، ويجب عليها أن تعمل على تحفيز وترغيب الطلاب لتلاقي التعاطي المطلوب منهم إزاء مناهج العلوم السياسية المطلوبة لان رفضهم التعليم واكتساب الخبرة يؤدي إلى فشل المنهج التعليمي ككل.
- ولا يكفي أن تكون مناهج العلوم السياسية متطورة لتؤمن تعليماً جيداً وتحقق جودة التعليم أو نوعيته وملاءمته مع المهام التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها بوصفها من الأهداف الإستراتيجية المهمة التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (الاونسكو)، فغالبية مناهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم العالي تستوحي وتستنسخ مناهجها من برامج مؤسسات تعليم عالي عريقة، كما أن بعضها يستنسخ برامجه بشكل كلي أو جزئي عن برامج التعليم العالي الموجودة على شبكة الانترنيت، بل أن الأهم من ذلك يكمن في توفير أساتذة أكفاء يمكنهم تعليم الطلاب هذه البرامج، وفي قدرة هؤلاء الأساتذة على توفير مستلزمات البرامج التعليمية من برامج التدريب وأعمال تطبيقية وطرائق تقييم، وكيفية وضع أسئلة مناسبة وأجراء امتحانات نزيهة وغير ذلك، وكلها أمور أساسية تتعلق بكفاءة الأساتذة ومدى تعمقهم في المواد المناط بهم تدريسها ومدى خبرتهم في مجال التعليم والتدريس، فالخبرة الأكاديمية للأستاذ وقدرته على التأهيل المستمر والبحث ومدى تفرغه لعملية التعليم هي من الأمور المهمة لمواكبة عملية تطوير البرامج التعليمية.

- تطوير المناهج التعليمية وتحديثها ووفقاً للسياسات العامة للبرامج التعليمية من قبيل تأهيل الخريجين للحصول على المعرفة متعددة الجوانب والمصادر، واتسامها بالمرونة الكافية ليتم تعديلها بسهولة، وأن تكون تكاملية في الاتجاهين مع التعليم العالي والعام، وتسمح بما يُسمى بالحراك الأكاديمي.
- يجب أن يتم تطوير مناهج العلوم السياسية انسجاماً مع الأهداف الكبرى والصغرى، والحقول التعليمية للبرامج التعليمية في العلوم السياسية، مع تحديد جدول زمني تسلسلي للأهداف في وحدات تعليمية، مثل عدد الحصص، مدة الحصة، عدد الأسابيع الدراسية خلال الفصل التدريسي.
- تجديد طرائق تقييم مناهج وطرق تدريس العلوم السياسية وقياس الوصول إلى الأهداف، وتنظيم كل ذلك ضمن مستندات ووثائق وكتب تؤلف في دوريات مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com